وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية — محاضرات في مقياس: **تاريخ الجزائر الاقتصادي**

- قسم التاريخ - — المستوى : ماستر 1 – حديث –

الدكتور : بلعمري فاتح

برنامج المقياس:

القطاعات الاقتصادية ومقومات الجزائر:

-النشاط الفلاحي:

الزراعة: أنواع الإنتاج، وسائل الإنتاج، طريقة استغلال الأراضي، الملكية العقارية، الضرائب، طرق الري، الثروة الحيوانية.

-النشاط الصناعي:

أنواع الحرف والمهن، المنتجات الصناعية، الحرف والحرفيون، تنظيمات القطاع الصناعي، نوعية المنتجات، الضرائب.

-القطاع التجاري:

التجارة الداخلية: المحلات التجارية، الأسواق، المبادلات التجارية الداخلية، طريقة تسيير الأسواق، الضرائب. التجارة الخارجية: حجم المبادلات التجارية، أنواع السلع، التجارة مع الدول المغاربية، مع إفريقيا، مع الشرق الإسلامي، مع أوربا، الموارد المالية، الميزان التجاري.

الصعوبات التي تعرقل القطاعات الاقتصادية.

سؤال المكتسبات القبلية: تحث عن المميزات والخصائص الاقتصادية للجزائر قبيل الدخول العثماني، (في الجوانب التالية: الزراعة، الصناعة والتجارة).

المحاضرة الأولى: الزراعة وأنواع الإنتاج:

***هدف المحاضرة1: أن يتعرف الطالب على العوامل المتحكمة في الزراعة في الجزائر خلال العهد العثماني، كما يتعرف على أنواع المنتوجات في تلك الفترة وأمكنة تواجدها**

كثيرة هي النشاطات الاقتصادية التي مورست في الجزائر خلال العهد العثماني، تنوعت وتعددت بتعدد المجالات سواء في الزراعة، أو في الصناعة، أو في التجارة، غير أنها تحكمت فيها ظروف معينة وأثرت فيها عوامل جمة طبيعية، تاريخية، محلية وإقليمية وغيرها...، وعلى هذا الأساس نحاول من خلال هذه المحاضرات إلقاء الضوء على تاريخ الجزائر الاقتصادي في الفترة الحديثة، وتتمحور الإشكالية عموما لهذا المقياس حول ماهية النشاطات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر إبان العهد العثماني وما هي أهم مميزاتها؟ وها هي خصائص كل نشاط اقتصادي على حدا؟ وما هي الظروف والعوامل التي تحكمت فيها من 1518 إلى 1830؟ دون أن ننسى جانب مهم في هذا الشأن وهو الضرائب (أو النظام الضرائبي) الذي أثر في النشاطات الاقتصادية وتأثر بها، وهذا كله وفق البرنامج المسطر من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المبين أعلاه.

أولا-النشاط الفلاحي:

1-1الزراعة:

إن نمط العيش ونوعية التربة وكذلك الظروف المناخية عوامل تحكمت تحكما مباشرا في الزراعة في الجزائر خلال العهد العثماني، حيث اختصت السهول الساحلية والداخلية بزراعة الحبوب والبقول، واختصت المناطق الجبلية بالأشجار المثمرة وتركز الرعي في مناطق السهوب مع وجود زراعة معاشية بسيطة، وكان سكان مناطق الأطلس الصحراوي والسهول الوهرانية والمناطق المرتفعة كالونشريس والأوراس يعتمدون على الرعي كليا والزراعة المروية في أماكن المياه كالأودية.

كما أن أسلوب الحياة ونمط العيش أدى إلى الاعتماد على الزراعة المعاشية الاستهلاكية بمناطق التل، حيث كانت تطلعات الفلاح هي تلبية حاجاته الضرورية وإرضاء البايليك بمطالبه المخزنية، ففي جرجرة والأوراس مثلا صار السكان يتنقلون إلى أعالي الجبال صيفا طلبا للمراعي وينزلون بطون الأودية شتاء لخدمة البساتين الواقعة قريبا من المجاري المائية (وهذا ما اصطلح على تسميته ب: **الاقتصاد المزدوج؛ رعوي-زراعي**).

والجدير بالذكر أن الاقتصاد في هذه الفترة كما قال الدكتور ناصر الدين سعيدوني كان: **"اقتصادا مغلقا"**، أي أنه يتصف بضآلة المردود وقلة الإنتاج، الذي صار مع مطلع القرن التاسع عشر لا يتعدى مطلبين أساسيين هما:

سد حاجة الأهالي من جهة وإمداد البايليك ببعض المحاصيل من جهة أخرى، والتي يستهلك جزء منها في المدن وجزء آخر يصدر إلى الخارج.

1-2-**أنواع الإنتاج**: لقد توفرت في الجزائر إبان العهد العثماني العديد من المحاصيل الزراعية، وفي مقدمتها:

أ- الحبوب:

والتي منها القمح بنوعيه؛ **القمح الصلب (البليوني)**، وجد في مناطق الأطلس التلي والهضاب الداخلية، يصنع منه الخبز الجيد ويقبل عليه التجار الأجانب ويصدر إلى الخارج، و**القمح اللين** وجد في المناطق الساحلية والسهول المنخفضة، وهو قمح ذو نوعية رديئة، وهذا بسبب الرطوبة ونوعية التربة وكمية التساقط، وقد ذكر حمدان بن عثمان خوجة في كتابه المرآة ذلك، حيث قال:" إنني أحد المالكين في متيجة وأزرع سنويا في هذا السهل ولحسابي الخاص حوالي مائة وستين حمولة جمل من القمح وحوالي مائة أو مائة وعشرين من الشعير"، وقال أيضا:"إنه من أحط أنواع القمح لكونه داكن ونشاؤه قليل ولا يمكن الاحتفاظ به أكثر من سنة واحدة لسرعة تعرضه للانحلال والتلف".

ونظرا لأن الدولة تصدر الحبوب إلى الخارج فقد قامت بالسيطرة على العديد من المساحات المخصصة لذلك، والتي كانت موجودة حول قسنطينة، قلعة بني راشد، غريس، مستغانم، تلمسان، التيطري...، والجدير بالذكر أن مساحة أراضي الحبوب في بايليك الشرق أواخر العهد العثماني كانت بما يعادل 4800جابدة، وفي بايليك الغرب كانت حوالي 3500 جابدة (مع العلم أن مساحة الجابدة الواحدة تتراوح بين 8 و10 هكتارات)، وتبقى لغة الأرقام تقريبية غير دقيقة في هذه الفترة.

ب-الخضراوات:

مثل الطماطم، الخيار، البصل، البطاطا، الفلفل، البطيخ....،حيث كانت فحوص المدن تنتج منها كميات كبيرة توجه إلى الأسواق في المدن، وقد دونت في سجلات الدولة ومذكرات الرحالة أسعار مختلف هذه البقول والخضراوات، مثلما ذكره الرحالة الفرنسي ديسفونتين سنة 1785، والمبعوث الفرنسي إلى الجزائر شوفالييه دارفيو بين سنتي 1775-1776.

ج-الأشجار المثمرة:

مثل المشمش، الخوخ، العنب، التين، الزيتون، البرتقال...، لقد تحسنت هذه الزراعة بفضل عمل الأندلسيين في الفترة الأولى من القرن 10ه/16م، كما ظهرت زراعة التوت بنوعيه الأسود والأبيض في نواحي شرشال والقليعة، وانتشرت زراعة البرتقال والعنب حول مدينة الجزائر والبليدة، كما انتشرت زراعة الزيتون بنواحي عنابة ومنطقة القبائل....

د-المزروعات التجارية:

مثل القطن، الكتان، الأرز والتبغ، ولقد كان الأرز يوجد في نواحي مليانة، معسكر، مستغانم وفي غرب متيجة (وسجلت الجزائر حوالي 6 آلاف صاع في أواخر القرن 12ه/18م). بينما القطن كان موجودا في سهول مينا، الشلف، مستغانم (تصنع منه الملابس)، في حين كان التبغ في نواحي عنابة ودار السلطان وفي بعض الواحات الصحراوية، وكان تبغ وادي سوف متميزا بنكهته وإقبال المدخنين عليه (قنطار يساوي 20 بوجو)، وتبغ أولاد شبلي بمتيجة من أحسن الأنواع. كما وجد العسل والشمع في إقليم عنابة والقالة وجبال بايليك الغرب.

ه-الأشجار الغابية:

كانت تغطي مساحات واسعة في منطقة التل والهضاب العليا وجبال الأطلس الصحراوي، ومن ثم انحسرت مساحتها بسبب الاستغلال والقطع، ولا سيما في بناء السفن حيث أتلفت غابات بجاية وجيجل وشحنت أخشابها إلى مدينة الجزائر لصناعة السفن، وهذا بأمر من شيوخ القبائل المتعاونين مع الحكام الأتراك مقابل الحصول على امتيازات وترضيات، وقد عرف هذا التعاون بين العائلات الإقطاعية مثل عائلة المقراني مع رجال البايليك بنظام **الكراستة**.

المحاضرة الثانية: وسائل وأساليب الإنتاج الزراعي

***هدف المحاضرة 2: معرفة وسائل الإنتاج التقليدية وأساليب العمل البدائية التي كانت تستعمل في المجال الزراعي في الجزائر خلال العهد العثماني**

-وسائل الإنتاج:

لقد اختلفت وسائل الإنتاج باختلاف المناطق والأقاليم، ولقد كان مستواها الفني بدائيا جدا، وكما قيل للأسف كان **نمط الإنتاج تقليديا**، أي أنه يفتقر إلى الوفرة والاستثمار، وكان الخشب المادة الغالبة في هذه الوسائل الإنتاجية مثل الفؤوس الخشبية والمحراث الخشبي، والتي تحوي قطع صغيرة من الحديد، ولعل هذا الأمر لا يتناسب إلا مع الملكيات الصغيرة، وهناك أسباب كثيرة أدت إلى عدم تطور تلك الوسائل.

يقول الدكتور ناصر الدين سعيدوني في هذا الشأن: " تقنيات وأساليب العمل في المجال الزراعي كانت بدائية، يضاف إلى المحراث الخشبي المنجل البسيط الذي يتلف السنابل أكثر مما يحصدها، كما أن الالتجاء إلى رماد الأعشاب المحروقة وفضلات الحيوانات لتخصيب التربة، وعند عدم توفر هذه الأسمدة تترك الأرض بورا لمدة سنة ".

لم تتطور الفلاحة منذ منتصف القرن11ه/17م، رغم إدخال الموريسكيين زراعات جديدة ومحاولاتهم تطوير تقنيات الري وإنشائهم الحنايا والسواقي في الفترة الأولى من العهد العثماني، أي من بدايات القرن 10ه/16م.

انتشرت المستنقعات في العديد من السهول الساحلية مثل متيجة وعنابة ووهران، وقد وصف الرحالة الأوربيين الذين زاروا منطقة متيجة وقالوا عنها بأنها موبوءة الهواء بسبب المياه الراكدة فيها، وهذا ما أكده حمدان بن عثمان خوجة في تأليفه المرآة.

والجدير بالذكر أن مساهمات الموريسكيين كانت في معظمها في المناطق الساحلية والقريبة من الساحل، مثل الوادي الكبير(البليدة)، أو المجاورة لمدينة الجزائر، ولقد شيد الآغا يحي سد وادي اللحم بنواحي التيطري، واستقدم له بنائين مهرة من قبائل زواوة الذين كانوا يمارسون هذه الحرفة.

وللإشارة أيضا أن الانتفاع بالمياه الجوفية والمجاري المائية كان لا يتعدى بناء الحواجز البسيطة المتكونة من الطين والخشب، وهي بذلك لا تستطيع مجابهة الفيضانات ولا تسمح بتخزين المياه، مثلما وقع على وادي مينا، سيق، الهبرة، الشلف والصومام.

ورغم هذه الخصائص نكاد نقر **بالتخصص في الإنتاج** حسب البيئة والظروف المناخية في الجزائر خلال العهد العثماني، حيث نجد مثلا:

-الأراضي الفقيرة: كانت للشعير....

-الأراضي الرطبة: كانت لزراعة البقول والذرة....

-الأراضي الجبلية: كانت للأشجار المثمرة....

-المرتفعات الجبلية: كانت للرعي...

كما استعمل الفلاح المطامير للمحافظة على إنتاجه من الحبوب، واستعمل أيضا الجرار الكبيرة، وبعض الحيوانات في عملية الدرس، وتفطن أيضا للرياح واستخدمها في تصفية الحبوب، كما انتفع بالتبن في عمليات العلف والطهي وأغراض عدة، وقد استخدمه (أي التبن) في الطوب لبناء المنازل والبيوت.

المحاضرة الثالثة: طريقة استغلال الأراضي في الجزائر خلال العهد العثماني

هدف المحاضرة 3- أن يتعرف الطالب على أنواع الأراضي في الجزائر خلال العهد العثماني ويعي طرق استغلالها

طريقة استغلال الأراضي

يمكن تقسيم جميع الأراضي في البلاد الجزائرية أثناء العهد العثماني إلى خمسة أصناف، و كل صنف لديه مميزاته حسب طبيعة الملكية وطريقة الاستغلال، وهي كالتالي:

1- أراضي الدولة :

و هي الأراضي التي استحوذ عليها الحكام منذ ق 16 م إلى غاية ق 17 م ، عن طريق المصادرة ، الشراء و وضع اليد في حالة عدم وجود ورثة أو عند ترحيل السكان المقيمين عليها ،

و ذلك عند امتناعهم عن تسديد

الضرائب أو بسبب العصيان و التمرد على القادة ، كما وقع لقبيلتي بني عامر و فليتة بناحية وهران ، و تُعرف هذه الأراضي **بملكيات البايليك .**

و كانت أراضي الدولة تنتشر في السهول الخصبة الملائمة لإنتاج الحبوب أو في المناطق التي يسهل السيطرة عليها و قريبة من طرق المواصلات المهمة (قسنطينة ، سطيف ، سباو ، متيجة ، الشلف ، وهران و غريس ...) ، تستغل من طرف الحكام الذين يستخدمون الخماسة أوقبائل الرعية لخدمتها (نظام التويزة) ،خصوصا في عمليتي البذر و الحصاد

مثلا : أراضي البايليك الواقعة بدار السلطان و تعرف بالأحواش ، و كانت تتوزع على 13 مزرعة يعمل بها الخماسة تحت إشراف آغا العرب ، و كل مزرعة تربي من 60 إلى 80 بقرة ، و هي ملكيات تابعة للدولة ، و تنقل المنتوج إلى مدينة الجزائر (حبوب ، خضر ، بقول ، زبدة ، حليب ، جبن ...) لسد حاجيات الموظفين و سكان المدينة ، في مرات عديدة كانت أراضي الدولة تُسلم إلى القبائل الحليفة و تدفع فريضة العشر (صاع من القمح أو الشعير عن

الجابدة الواحدة) ، مثلما كان يحدث في وهران . و عندما يتعذر استغلال الأراضي مباشرة من طرف الدولة تُعطى لكبار الموظفين و ذوي النفوذ و المكانة ، مثلما وقع في الشرق الجزائري على الأراضي الجوابرية بجهات قسنطينة و نواحي فرجيوة ، الحراكتة و مجانة . كما يلجأ الحكام إلى كراء أراضي الدولة للقبائل ، و في هذه الحالة تُعرف بعزل جبري ، و تعرف أيضا بالحكور ، خصوصا حول قسنطينة .

2- الأراضي الخاصة : و هي الأراضي التي كان أصحابها يستغلونها مباشرة ، و لهم الحق في التصرف فيها حسبما يشاؤون ، و ذلك بإهدائها أو بيعها أو تركها للورثة أو استغلالها عن طريق عقود ، و لا يتوجب على مالكيها سوى ضريبتي العشور و الزكاة للدولة . و تنقسم إلى قسمين :

أ/ ملكيات خاصة بجوار المدن : و هي تعرف باسم الفحوص و من مميزاتها :

- أنها بساتين للخضر و الفواكه و بعض الحبوب .
– يمتلكها بعض الموظفين ، أعيان المدينة ، التجار ، القناصل و الصناع و غيرهم ...
– قريبة من المدن (الجزائر و قسنطينة مثلا) .
– بها منازل ريفية جميلة (انظر كتب كلا من : هايدو ، بوتي دولاكروا ، إيمانويل دارندا ، شالر .....) .
– بها حدائق غنّاء للإقامة في فصل الصّيف .

ب/ ملكيات خاصة في الريف : و من مميزاتها :

- أغلبها يتركز في المناطق الجبلية . / - صغيرة المساحة و توجد في مناطق كثيفة السكان .
– يقدم أصحابها العشور و الزكاة . / - تعرضت للمصادرة و الحيازة من طرف الحكام .
– يسود فيها التنظيم القبلي . /- تحولت في معظمها إلى أوقاف أهلية .

3- الأراضي المشاعة : يعود التصرف فيها إلى سكان العرش أو القبيلة أو الدوار ، و يقومون باستغلالها جماعيا ، و يتولّى خدمتها من هو أحق بها ، و ذلك تحت إشراف شيخ القبيلة أو الدوار أو العرش ، لأنها شائعة على أفراد القبيلة الواحدة أو العرش الواحد . و هذه الأراضي لا تقبل القسمة ، كما أنها لا تخضع للبيع أو الشراء أو الوراثة (مع وجود

حالات استثنائية) ، و حملت تسميات عديدة منها : أراضي العرش في الشرق و الوسط الجزائري ، أراضي السبيقة في الغرب الجزائري .

أراضي الملكيات المشاعة توجد في المناطق الممتنعة عن السلطة المباشرة للحكام ، و عادة ما تتميز بحصانة مواقعها الطبيعية و قلة خصوبتها مثل : مناطق وهران الداخلية ، جهات التيطري الجنوبية ، أطراف بايليك قسنطينة حيث تقيم قبائل الحنانشة ، الحراكتة ، أولاد قاسم و أولاد عاشور .....

4- أراضي الوقف : و هي عبارة عن تلك الأراضي التي حبست على الأعمال الخيرية مثل :

- إصلاح المرافق العامة مثل : العيون ، السواقي ، المساجد ، الزوايا .....

– تقديم العون لأبناء اليتامى و السبيل و المرابطين و الأشراف .....

– فداء الأسرى المسلمين الذين يقعون في أيدي النصارى .

– تقديم مساعدات لفقراء مكة والمدينة .

– دفع رواتب الموظفين في الأسلاك الدينية (المدرسون و المقرئون ....).

* وعادة ما تصنف هذه الأراضي إلى نوعين :

أ- أراضي الوقف الخيري : يعود مردودها و إنتاجها على المصلحة العامة التي وقفت من أجلها حسب المذهب المالكي السائد في الجزائر .

ب- أراضي الوقف الأهلي (العائلي) :و يسمى أيضا **الخاص** حيث يحتفظ فيها المحبس أو عقبه (خلفه) بحق الانتفاع بها ، و إن انقطع نسله ففي هذا الشأن فتاوى عديدة ترغّب في تكثير الوقف الأهلي .

(وهذه الظاهرة خصت المذهب الحنفي كثيرا و أتباعه في الجزائر) .

* هناك عوامل عديدة ساهمت في زيادة مساحة الأراضي الموقوفة و نذكر منها :

-- رغبة المحبس في توفير مصدر رزق دائم لنفسه و لأفراد أسرته (أهله) .

– حفظ حقوق العقب (الخلف) من اليتامى و الأرامل و القصّر و المطلقات .

– السعي دون مصادرة الأراضي و الاستلاء عليها من طرف الحكام .

– الوقف لا يجوز مصادرته أو تغريمه و وضع اليد عليه باعتباره لا يُباع و لا يُشترى .

*والجدير بالذكر أنّ الأراضي الموقوفة تركزت بجوارالمدن الكبرى و في الأماكن التي يدين قاطنوها بالولاء للمؤسسات الدينية و الزوايا ، ففي فحوص المدن كانت أغلب الملكيات موقوفة وقفا أهليا و القليل منها موقوف وقفا خيريا .

ففي نواحي مدينة الجزائر لاحظ القنصل الفرنسي فاليار فيليب سيزار (1781) بأن العديد من بساتين الجزائر موقوفة على الحرمين الشريفين . و فيما يخص الأراضي الموقوفة في الأرياف و البوادي فأغلبها وقف خيري على عكس فحوص المدن المخصصة للزوايا و المساجد و الأضرحة .

5- أراضي الموات : و هي عبارة عن أراض تركت بورا ، و لم تكن في متناول أي مستغل أو متصرف ، و هي غير صالحة للفلاحة و بعيدة عن تمركز الإنسان ، فهي نظريا في حيازة الدولة إذا كانت قريبة من السلطة ، و أما إذا كانت بعيدة فهي من حق من يستغلها و ينتفع بها .

* لا تتحول الأرض الموات إلى ملكية خاصة أو مشاعة ، ولا يحق للدولة أن تضع يدها عليها إلا باستغلالها و خدمتها (البناء ، الزراعة ، الغرس ، الحرث و إجراء المياه فيها .....) . و هي غالبا تقع في المنطقة شبه الجافة أو المعرضة للجفاف و الآفات الطبيعية مثل : الجراد (لأنها تقع تحت خط الأمطار السنوي – 400 ملم -) .

* توسعت هذه الأراضي في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني حيث قدرها الفرنسيون بحوالي 4 مليون هكتار .

المحاضرة الرابعة: الملكية العقارية والضرائب في الجزائر خلال العهد العثماني

هدف المحاضرة 4- أن يتعرف الطالب على أهم مميزات الملكية العقارية في الجزائر خلال العهد العثماني، ويفصل الضرائب التي كانت تفرض في المجال الفلاحي ويدرك خصائصها

الملكية العقارية :

من مميزات الملكية العقارية في الجزائر إبان العهد العثماني مايلي :

1/- أنها تندرج ضمن الأحكام الإسلامية المتعلّقة بتنظيم الأرض و استغلالها ، حيث أنّ :

- الملكيات الخاصة تنطبق عليها أحكام الأرض التي أسلم أصحابها .

– ملكيات الدولة هي بمثابة الأرض التي فتحت عنوة (غنيمة ، فيئا للمسلمين) .

– ملكيات مشاعة تتماشى قوانينها مع الأرض التي تدفع الخراج و الجزية (صلح) .

– ملكيات الوقف تتماشى قوانينها مع الأرض التي تحولت إلى وقف جماعة معينة .

2/- تُشابه الملكيات العقارية في الجزائر بنظيرتها في المشرق و الدول العربية عموما .

3/- عدم تدخل الحكام الأتراك في شؤون الأهالي بالأرياف و عدم محاولتهم إدخال تغييرات جذرية على أوضاع الملكيات (ماعدا المطالب المخزنية) .

4/- حدوث ازدواجية في الملكية العقارية في نهاية ق 18 م و بداية ق19 م ، حيث أن الملكيات المشاعة و ملكيات الدولة و الأراضي الموقوفة كان مستغلوها في الغالب لا يملكون حق ملكيتها ، و إنما لهم الحق في استغلالها فقط .

5/- تأثر الملكية العقارية بالجزائر بمدى نفوذ السلطة المركزية .

6/- الظروف التاريخية التي أثرت تأثيرا بالغا على الملكية العقارية (من ق 16 م إلى ق 19 م) .

7/- عدم وجود ثبات في الضرائب المستخلصة على المنتوج .

8/- مرافقة الحملات العسكرية لتحصيل الضرائب و شن الغارات المفاجئة .

9/- اختلاف أنماط الملكية أثر تأثيرا مباشرا على الزراعة .

10/- استعمال الآلات البسيطة و الطرق التقليدية في الزراعة أدى إلى إهمال الكثير من الملكيات و انتشار المستنقعات في السهول الساحلية .

الضرائب :

بعد أن قل مدخول الجهاد البحري و الغنائم البحرية في أواسط القرن 18م ،صارت الضرائب المصدر الأساسي للدولة ، و تحكمت فيها العوامل التالية :

- طبيعة علاقة السكان بالحكام .

– وضعية الأرض و نوعية حيازتها .

– كيفية استغلال الأرض و إنتاجها المعين .

* أراضي الدولة (البايليك) كان مردودها يختلف باختلاف نوعية الاستغلال ، فقد كان يؤخذ عنها محصول عيني ، استغلت مباشرة باستخدام نظام الخماسة و تسخير الرعية بالتويزة في ذلك ، و قد يؤخذ عنها كراء سنوي محدد و هو الحكور ، قُدّر في إقليم الشرق بعشرة ريالات تسلم نقدا .و في بعض الأحيان تُعطى لذوي النفوذ و المكانة مقابل مبلغ سنوي لا يتعدى أربعة ريالات عن كل جابدة .

* أراضي العرش (السبيقة) تُفرض عليها غرامة سنوية معروفة و هي اللزمة أو المعونة أو الخطية ، بلغت بايليك الشرق حوالي 35700 ريال بوجو ، و هناك ضرائب إضافية كانت مفروضة على القبائل الممتنعة باعتماد أسلوب الحملات العسكرية و قبائل المخزن و هي : ضيفة الدنوش ، الفرح ، البشارة ، خيل الرعية ، حق البرنوس ، مهر الباشا و ضيفة الباي ....

* بينما الملكيات الخاصة فكانت تقدم فريضتي العشور و الزكاة ، عن كل جابدة صاع من القمح أو الشعير ، و تضيف القبائل حمولتين من التين و مقدار معين من الزبدة و بعض الدواجن .

و قدم إقليم الشرق في هذا الشأن ضرائب قدرت بحوالي 20762 صاعا من الحبوب (بين قمح و شعير) .

*و ما يلاحظ على الضرائب المفروضة في الجانب الفلاحي أنها :

- كانت غير ثابتة و غير محددة لا نوعا و لا كما .

– بعضها يؤخذ عينا و الآخر يستخلص نقدا .

– تميزت بالتنوع و اختلاف التسميات خصوصا الضرائب الإضافية (العوائد) ، و التي عادة ما تستند إلى قوة المحلة و فعالية فرسان المخزن ، بالإضافة إلى الفصل الذي تحصّل فيه ، حيث أنه كلما كانت المحلة قوية و فرسان المخزن أكثر جدية كلما كانت العوائد كثيرة و متنوعة (مثل : بايليك التيطري قدم عوائد بمقدار 248 بوجو أواخر العهد العثماني .

- النظام الضرائبي في العهد العثماني كان غير عادل .

– يُراعى فيه نوعية الملكية و ما تحتاجه الخزينة و الموظفين .

– أثر سلبا على الفلاح (حياة البؤس و الشقاء) .

المحاضرة الخامسة: طرق الري والثروة الحيوانية

هدف المحاضرة 5- أن يتعرف الطالب على أساليب وطرق الري في المجال الزراعي، وكذا الثروة الحيوانية التي كانت تزخر بها الجزائر خلال العهد العثماني ويحدد أمكنة تواجدها

طرق الري :

قال سعيدوني في هذا المقام : " الأساليب البدائية حالت دون التعرف على مزايا المراعي ... ولم تساعد على إنشاء السدود و الالتجاء إلى الزراعات المسقية ، باستثناء ما قام به الفارون من الأندلس في ق 10هـ / 16م من تنظيم ري بعض الأراضي مثل الحقول الواسعة على الوادي الكبير قريبا من البليدة (مدينة الورود التي أنشأها الأندلسيين) ، أو المجاورة لمدينة الجزائر، و ما شيده الآغا يحي من سدود في بنواحي التيطري مثل : سد وادي اللحم الذي استقدم لبنائه بنائين مهرة من جهات القبائل .فإن تنظيم الري و الانتفاع بالمياه الجوفية والمجاري المائية كان لا يتعدى إقامة الحواجز البسيطة المقامة من الطين و الأخشاب التي لا تقوى على وضع حد للفيضانات ، ولا تسمح بتخزين المياه للانتفاع بها في الزراعة ، و قد أقام الأهالي سدودا بسيطة على روافد نهر الشلف مثل المينا ، سيق ، الهبرة و واصل و الصومام " .

و يقول حليمي عبد القادر في هذا الشأن أيضا : "...لم تقم حكومة الدايات ببناء السدود و إجراء السواقي و توفير مياه الري في البوادي ، بل كانت مياه الأمطار تترك على حالها لتضيع في البحر أو في المستنقعات دون أن يستفيد منها الفلاحون و سكان البلاد في الاستغلال الزراعي ..." .

و لنا في هذا المقام أيضا : " زراعة الكروم توسعت قليلا عما كانت عليه من قبل ، و ذلك بعد هجرة الأندلسيين بالخصوص إلى مدينة الجزائر، فهم الذين وسعوا هذه الزراعة و كان لتقدمهم الحضاري أثر على حث سكان الإقليم على زراعة الكروم ... و انتشرت البساتين في حي الأبيار ، بير مراد رايس ، بئر خادم و الحامة بالخصوص ، و هي أحياء تتوفر بها مياه الري من العيون الطبيعية و الآبار العديدة ، و قليلا ما كان الزائر لفحوص المدينة يشاهد دارا من غير حديقة ، بل أن كل منازل الفحوص كانت تحيط بها سياجات من النباتات الشوكية ، و داخل هذه السياجات عيون و آبار

لري حقول الخضر من بطيخ و فاصولياء وباذنجان ..." .

الثروة الحيوانية :

إنّ تربية الحيوانات كانت تحتل جانبا عظيما من الاقتصاد الوطني ، ذلك أن أغلب السكان توجهوا إلى تربية الحيوانات بدرجة أولى لأنها حرفة تلائم عدم الاستقرار، و تُمكن أهل الريف من التهرب من الضرائب الباهضة المفروضة عليهم وهي ضرائب تُؤخذ عينا في كثير من الأحيان . و من أنواع الحيوانات التي كانت تُربى نذكر : الأغنام ، الماعز، الأبقار و الحمير ... و قد استغلت أغلب هذه الأنواع الأخيرة في الجر و النقل لأنها تتحمل التعب و تتكيف و مناخ المناطق التي وجدت بها ، و إن كان ينقصها التهجين و انعدام المراعي الاصطناعية و العلف الاحتياطي ، كما حد من تكاثرها الجفاف و انتشار الأمراض و التنقل الصعب عبر المناطق الجبلية و الصحراوية بين فصلي الصيف و الشتاء (و أحسن مثال قبيلة أولاد عبد النور بالشرق الجزائري).

و الحقيقة الواجب ذكرها أن هذه الحيوانات وفرت كميات كبيرة من الوبر و الصوف و الجلود ، و التي كانت تصنع منها الخيام و الملابس و تصدر للخارج عن طريق التجار الأوربيين و اليهود .

و الجدير بالذكر أيضا أن معظم القبائل و الأعراش كانت حيواناتها مصدرا رئيسيا لمدخولها مثل النمامشة التي كانت تعتمد أساسا على تربية الأغنام و الجمال في مجال رعوي قدر بحوالي 2 مليون هكتار . و هي كالتالي :

32000 خروف / 1000 عنزة / 1000 بقرة / 2000 بغل / 700 حصان / عدد ضخم من الجمال .

و قد اشتهرت العديد من القبائل بامتلاكها أنواعا أصيلة من الخيول مثل : الأرباع ، أولاد نايل و قبائل في نواحي الشلف و انقاذ ، بالإضافة إلى خيول حميان و اليعقوبية بجنوب معسكر . و عادة تتصف هذه الخيول بصغر حجمها و عصبية طبعها لكن مع سرعتها و شدة مقاومتها .

و لا بأس في هذا المقام أن نذكر بعض الإحصائيات الفرنسية للحيوانات و إن كانت تقريبية و غير دقيقة :

6.850.205 رأس غنم / 3.384.902 رأس ماعز / 1.031.738 رأس بقر / 213.321 جملا و ناقة

178.864 حمارا / 131.035 حصانا / 109.069 بغلا .

و للإشارة أيضا أن السكان ظلوا يفضلون استهلاك لحوم الأغنام المتوفرة بكثرة عكس الأسماك التي كانت ثروة هي الأخرى تتوفر عليها السواحل الجزائرية و التي لم تشجع الصيادين على الاستغلال الجيد لهذه الثروة ، و قد أشارت بعض المصادر أن صيادي دلس كانوا يضطرون في كثير من الأحيان إلى رمي ما يصطادونه من السمك في البحر لعدم إقبال السكان عليه .

المحاضرة السادسة: أنواع الحرف والمهن

هدف المحاضرة 6- أن يتعرف الطالب على المهن العديدة والحرف المتنوعة التي كانت موجودة في الجزائر خلال العهد العثماني، سواء كانت حضرية أو ريفية، ضرورية كانت أو كمالية، ويدرك مواصفاتها وخصائصها

ثانيا-النشاط الصناعي:

الصناعة :

كان المجتمع الحضري كباقي مجتمعات البحر المتوسط مجتمعا حرفيا (ما قبل الصناعي) ، و هو عبارة عن مجموعة من مراكز تجارية و نشاطات حرفية ، ترتكز أساسا على كل ما يحتاجه الفرد و المجتمع .

كانت الحرف تلبي المتطلبات من مواد غذائية صناعية و مواد أخرى في البناء و الأواني المنزلية ، التفريش و التجميل و غيرها ، إلا أنها لم ترق إلى مستوى الصناعات و الحرف الأوروبية ، لأن هذه الأخيرة عرفت نهضة فنية و صناعية انتشرت في أوروبا انطلاقا من إيطاليا .

لقد كانت الحرف تتمركز في أوساط المدن بشكل منظم حول الحارات (الأحياء) و كانت تشكل الوحدة الاقتصادية الأساسية بالنسبة للصناعات في هذه الفترة ، كما أن لكل حرفة حيها أو رواقها (انظر حسن الوزان – وصف إفريقيا – مارمول كاربخال – إفريقيا ج 2 -) و تشكل بذلك طائفة حرفية لها مجالها الجغرافي المحدد ، و يرأسها أمين (و هي نفس

الخاصية في العديد من المدن الإسلامية (انظر اندريه رايمون – المدن العربية الكبرى أثناء العهد العثماني -)

إن الوحدات الحرفية تحيط بها أسواق مقسمة إلى أحياء مهنية ، و كل حي يحمل اسم مهنة مثلا في قسنطينة :

حي الصباغين ، حي الدباغين ، رحبة الصوف ، رحبة الجمال ، سوق العصر ، حي الجزارين ، حي العطارين ، حي النجارين .....

كانت التهيئة العمرانية للحارات شبيهة ببعضها البعض في المدن (مدينة الجزائر تشابه تلمسان وهذه الأخيرة تشابه

قسنطينة و المدية و غيرها ...) .

أمين الحرفة هو الذي كان يراقب الصناعة (المنتوج) و يشرف على العمال و له كامل الحقوق في معاقبة أو مكافأة العمال ، و عموما كان العُرف (ما هو متعارف عليه) هو الذي يحكم الوحدة (الحرفة) و غالبا ما كان الأمين هو صاحب الوحدة (حلقة الوصل بين العمال و الدولة) .

ومع هجرة الأندلسيين الذين فروا إلى سواحل المغرب العربي ، ظهرت مهن عديدة مثل النجارة ، الطرز على الحرير ، الصباغة و الدباغة ، و كانت متطورة (في تلمسان مثلا) و كذلك النقش على الخشب و النحاس .

في سنة 1630م بلغ عدد الحرف في تلمسان أكثر من 40 حرفة (يرأسها 40 أمينا – 180 حدادا – 25 صباغا –) و قد ذكر ذلك كل من الدكتور شو و القنصل الفرنسي فونتير دي بارادي الذي أقر بتطور صناعة الأشرطة الحريرية و الأحزمة الذهبية و القفاطين ... أما في المناطق الداخلية فنجد :

- تقرت ، بسكرة ، غرداية : الحرج ، الصباغة على القماش ، الدباغة و الفخار .

- ندرومة ، معسكر : حياكة الأفرشة ، النقش على الخشب و النحاس .

- المدية : الطرز على الجلود .

إلا أن احتكار الدولة لهذه النشاطات الحرفية لم يسمح بانتشارها ، فلقد كانت سياسة البايليك حاجزا أمام الاستثمارات المحلية . يُقدر أندريه نوشيه دخْل الدباغين في قسنطينة مثلا عام 1830م بـ 176.400 فرنك فرنسي .

الواقع أن المدن الجزائرية كانت تضم العديد من الحرف و المهن و التي يحق لنا وصفها بالتنوع و الإتقان و التنظيم ، و كانت موزعة على العشرات من النقابات المهنية فنجد : أمين الفضة ، أمين الخياطين ، أمين الطرازين ، أمين البحارة أمين السراجين ، أمين البلاغجية ، أمين العطارين ، أمين الشواشية ، أمين الدباغين ، أمين المقايسية ، أمين الخزافين ، أمين الصوابنية ، أمين الصباغين ، أمين البنائين ، أمين الكواشين .....

و بالنسبة للأسواق نجد أن لكل مهنة سوق ينسب إليها : سوق الحرايرية ، سوق الفخارين ،سوق النجارين ، سوق الفضة سوق الجشاقماجية (صانعو البنادق) ، سوق السمارين ، سوق العطارين ، سوق الخبازين ، سوق الرصايصية (أنابيب المياه)، زنقة المسايسية (الأساور) ، زنقة الصاغة ، زنقة الذوادة (الخيوط المذهبة) ، زنقة الفراغية (الأقفال) ، زنقة البشامقية (نوع من الأحذية) ، زنقة الذوابين ، زنقة الشواشية (القلانس) ، زنقة البلاغجية .(انظر الشويهد ، قانون أسواق مدينة الجزائر).

و من خصائص و مميزات الحرف و المهن في الجزائر أثناء العهد العثماني :

- لم تتجه للتصدير الخارجي ، بل اقتصرت على تلبية حاجيات السكان المحلية .

- هي حرف ومهن كمالية وترفيهية في المدن، تميّزت بدقة الصنع و رقة الذوق .(الشواشي- الشاشية الحمراء- الأحزمة ، الحلي و الجواهر ، الأقمشة الحريرية المطرزة و المناديل المذهبة و المفضضة ....

- اتصفت ببساطتها و خشونة أسلوبها – بالنسبة لحرف و مهن الأرياف كالأواني الفخارية و الخشبية و الطينية بالإضافة إلى الأنسجة الصوفية (الجلابة ، البرنوس ، الحايك ، الزرابي ، الحصر و الصناديق و القباقب و المناجل و الأسلحة ، الألجمة و التلاليس و الأقفال .....

- أغلبها ذات طابع وراثي سواء في المدن أو الأرياف (ففي المدن أصبحت ترتبط بحياة الأسرة و ترابط الطائفة ، أما في الأرياف فأصبحت تعكس عادات و تماسك القبيلة ، وهذا ما أدى إلى تخصص بعض المدن والمناطق و الجماعات بمهن معينة و حرف مميزة : - القبائل – البناء -

- البساكرة – الحراسة و النظافة -

- بنو ميزاب – الحمامات و الأفران -

- الأهالي – الصناعات النسيجية و الفخارية –

- اليهود – صك العملة و الجواهر -

أما العائلات (عائلة ابن حمادوش – الدباغة - ،عائلة بوعينين – صناعة الشاشية - ، عائلة ابن المليح – حرفة العطارة - عائلة المسطول – صناعة الأسرجة – (انظر عائشة غطاس – الحرف و الحرفيون-) .

أما الأسرى الفنيون فيشتغلون في الأعمال الفنية المتخصصة كمصاهر المدافع و السباكات ، أما عديمو التأهيل فيشتغلون في التجذيف ويذكر بيار بوابيه أن : " الوظائف الفنية كانت من نصيب المسيحيين كمعلم ورشة و مصمم السفن بشرشال الذي كان مالطيا و مصمم جسر باب القنطرة كان أوروبيا الذي بناه صالح باي سنة 1772م .

في مجال صناعة السفن نجد مثلا :- الفلامندي سيمون دانسا (ق16م)

- المهندس الفرنسي جوافري (1798م)

- المهندس الاسباني مايسترو انطونيو(1800م)

- المهندس المرسيلي غازال (1815م)

المحاضرة السابعة: المنتوجات الصناعية

هدف المحاضرة 7-أن يتعرف الطالب على أهم المنتوجات الصناعية المختلفة في الجزائر خلال العهد العثماني؛ في المجال الغذائي، النسيجي، التطريز، الحلي والأحجار الكريمة، الأسلحة ...وغيرها

المنتوجات الصناعية :

لعله من المنصف ذكر العديد من المنتوجات الصناعية في الجزائر إبان العهد العثماني حسب المجالات التي وجدت فيها و منها نذكر :

1/ المنتوجات في المجال الغذائي : تتوزع على أفران الخبز(الكوشات) و مطاحن الدقيق (الرحى) و عصر الزيتون و تصبير الفواكه . و قد كانت مدينة الجزائر تضم العديد من المطاحن و الأفران ، و عادة ما كانت تتواجد في نواحي المدينة (قريبة من السور) ،مثل أفران ابن عدارة ،أفران البطحة ، أفران الخندق والمضارة وعلي جاور و دار بلكباشي . بالإضافة إلى مجمع أفران البايليك الذي كان يشتمل على حوالي 16 فرنا و بعض مطاحن الحبوب و مخازن الدقيق التي كانت ملحقة بقصر الجنينة بوسط المدينة .

و مما يلاحظ أن أغلب المطاحن المائية و الهوائية الواقعة في المدن و المنتشرة حولها كانت في معظمها ملكا للدولة .

(ففي مدينة الجزائر حوالي 22 مطحنة مائية و 18 مطحنة هوائية) .

ويذكر الوزان المطاحن في الناحية الشرقية من المدينة (وادي الحراش اليوم) .

و فيما يخص صناعة تجفيف الفواكه و تحضير المعجون و تقطير الماء فقد اختصت بها بعض العائلات العريقة من الأندلس و البلدية و التي كانت تقطن مدن قسنطينة ، تلمسان ، القليعة ، البليدة ، مليانة و الجزائر .

يذكر الدكتور تشاو ماء الورد المقطر الذي يعرفونه جيدا (نوع من الكيمياء) .

سكان مليانة اشتهروا بنوع من مربى اللوز و العنب يمكن الاحتفاظ به لمدة سنة و كان كثير الإقبال عليه لتميزه .

2/- المنتوجات في مجال النسيج :لقد تطورت المنتوجات النسيجية على أيدي المورسكيين الذين توارثوا الأساليب الفنية

لصنع الأقمشة و بعض الزرابي و الشاشية و القطيفة ... و ذلك في كل من ندرومة ، مازونة ، مستغانم و الجزائر ... و قد امتازت أقمشة ندرومة (تلمسان) بجمال الألوان و دقة النسيج .

أما صناعة المخمل و الحرير فقد عرفت ازدهارا كبيرا في كل مدن الجزائر و شرشال ، و استعملت خيوط الحرير التي كانت تنتج من شرانق دودة الحرير ، التي كانت تُربى في العديد من مناطق الساحل (شرشال و تنس مثلا) ، وبعد أن تقلص الإنتاج المحلي أصبحت تستورد من أزمير، سالونيك و بيروت .

و فيما يخص الأنسجة الصوفية المعتمدة على الإنتاج المحلي من الصوف فكانت تصنع الأغطية و الجلابيب في كل من قسنطينة ، تلمسان ، معسكر ...التي اشتهرت بهذا النوع من النسيج .

اشتهرت صناعة البرانيس في أغلب جهات الوطن لكن أشهرها برانيس الأطلس الصحراوي و زمورة و معسكر ، التي كانت تُباع بثمن معقول (حوالي 100 فرنك للبرنوس الواحد) .

أما الزرابي فقد عُرفت في كل جهة بأسلوبها الخاص مثل زرابي الشلالة ، مستغانم ، الأطلس الصحراوي ، الحراكتة ، النمامشة ، القرقور و قلعة بني راشد ...هذه الأخيرة التي كانت زرابيها تفوق جميع الزرابي الأخرى بتميزها و مظهرها (رسوم جميلة) و صارت تصدر إلى المشرق العربي .

ولعل صبغ الملابس له علاقة بصناعة النسيج ، و اشتهرت به كل من بوسعادة ، دلس و البليدة ، حيث يتم صبغ الملابس و البرانس الصوفية في أربعة مصانع معدة لهذا الغرض .

3/- منتوجات الشاشية و التطريز : كانت مدينة الجزائر في ق 10 هـ / 16م تضم حوالي 3000 عامل نسيج ، و هي المركز الرئيسي للمنتوجات و على رأسها صناعة الشاشية و أعمال التطريز، و لعل العائلات الأندلسية كان لها الدور الأساسي في هذا المجال وساهمت في ازدهاره مثل عائلة بوناطيرو، التي كانت تملك مشاغل الشاشية بنواحي باب الواد و كانت تصدر إلى المشرق العربي و تركيا . و تعرضت هذه الصناعة إلى التراجع منتصف ق 12 هـ/ 18م بعد أن

ظهرت الشاشية التونسية في أسواق المدن الجزائرية .

أما عن التطريز فكان يتم بخيوط الذهب و الفضة (على ملابس القطيفة والحرير، وكذلك على الأدوات الجلدية كالأحزمة و السروج و المحافظ الصغيرة " الدزدان"و الكبيرة" الجبيرة") . و لقد أتقنت الفتيات الأندلسيات بعض أعمال التطريز مثل: البنيقة أو الصارمة " القردون و الكوفية " اللاتي توارثنها عن أمهاتهن في كل من مدن الجزائر، تلمسان و وهران.

4/- صناعة الحلي و الأحجار الكريمة : اختصت في هذا المجال بعض الأسر اليهودية و بعض الأندلسيين و الكراغلة في كل من مدن الجزائر، تلمسان وقسنطينة ، وهذا نتيجة الفوائد و الأرباح الطائلة التي كانت توفرها (يهود تلمسان ربحوا ما قيمته 30 إلى 50 بالمئة من قيمة الحلي المصنوعة).

و فيما يخص حلي و زينة نساء أهل الريف فهي حلي فضية و نحاسية و عاجية ، خاصة الأساور التي تصنع من قرون الغنم و تباع في أسواق الأرياف .

5/- صناعة الجلود : أهمها صناعة الأحذية في كل من تلمسان ،قسنطينة ، مازونة ،مستغانم و قلعة بني راشد، بالإضافة إلى صناعة السروج و الألجمة و المحافظ في تلمسان ،قسنطينة و الجزائر .

لقد كانت قسنطينة أهم مركز لصناعة الجلود في العهد العثماني (15 بالمئة من اليد العاملة بحوالي 150 عاملا في المدابغ ، 210عامل في المشاغل ، 75 عاملا لصنع السروج ، 480 عاملا في الورشات التي بلغ عددها 167 محلا).

6/- الصناعات التحويلية : و تخص تحضير مواد البناء ، تذويب المعادن (الحديد ، الفضة و الزنك) ، صناعة العملة (صك النقود) ، استخراج الملح .

تنتشر هذه الصناعات في المدن الكبرى و المناطق الجبلية مثل بلاد القبائل .

و مدينة الجزائر – كما ذكرتها المصادر – اشتهرت بتنوع منتوجاتها التحويلية إذ توفرت على عدد من أفران الجير و الآجر و مقالع الحجارة المستعملة في بناء الحصون و الثكنات و الأسوار، بالإضافة إلى ورشات صنع الأقفال

وماصورات البنادق و الزناد .

كانت مدينة الجزائر تجير مرتين في السنة لذلك حملت صفة " **الجزائر البيضاء** " .

و في مدن أخرى وجدت صناعات و منتوجات مثل : استخراج ملح النترات بأرزيو و تلمسان ، صنع الأدوات الفخارية و الزليج و الأواني الخزفية في كل من شرشال ، ميلة ، ندرومة و تلمسان و غيرها ....

بلاد القبائل كانت من أكثر المناطق التي تحوي صناعات تحويلية مثل :

- منتوجات الحلي الفضية في بني يني و بني عباس .
- منتوجات الأسلحة النارية في بني عباس .
- منتوجات الأدوات الخشبية في بني منقلات .
- منتوجات الأقمشة القطنية في بني يحي .
- معالجة الحديد في بني بوهالي .
- بعض العملات المزورة في آيت الأربعاء و علي أوخروبة .

و هذه الأخيرة أثارت سخط الحكام ، فكانت محل مراقبة و معاقبة خصوصا في الأسواق .

7/- صناعة الأسلحة : و تشمل تحضير البارود ، سبك المدافع و صنع البنادق .....

اشتهرت في قلعة بني راشد ، قسنطينة ، تلمسان ومدينة الجزائر،هذه الأخيرة احتوت مصنعين أحدهما لتحضير البارود و يقع خارج باب الواد من الجهة الغربية ، أنشأه أحد الدانويين ، يعمل به حوالي 20 عاملا ، و ثانيهما لتشكيل القنابل وصنع المدافع ، مُقام أيضا بناحية باب الواد خارج المدينة ، وقد كان معروفا بدار النحاس ، حيث يصهر فيه النحاس و الحديد ، و أشرف عليه أوروبيون من أمثال الفرنسي دوبون (1775م) .

و تذكر المصادر أن هذا المصنع توقف سنة 1808 م .

كما وجدت ورشات كثيرة كانت تصنع بها البنادق بمناطق ميزاب ، الزيبان ، الحضنة ، القرقور ، بلاد القبائل .....

و هناك أيضا البنادق الجيدة المرصعة بالفضة و المرجان في كل من قلعة بني عباس و قرى فليتة ، تقرت ، بوسعادة.

وفيما يخص تحضير البارود فكان في جرجرة خصوصا قبيلة الربولة وبعض قبائل المناطق الصحراوية التي كانت تعده من ملح البارود الموجود في منجم لقساين بنواحي بسكرة .

8/- صناعة السفن : لقد شجعت العمليات البحرية والغنائم و الإتوات على هذا النشاط ، وتوفرت أغلب الموانئ على سفن مجهزة و من أهمها ميناء الجزائر ، شرشال ، جيجل و عنابة ... حيث كانت تصنع سفنا بحمولة 300 طن ، وهي نوع من الفرقاطات المجهزة بحوالي 30 مدفعا .

و لا ننسى أن نذكر في هذا المجال انجازات الفلامندي سيمون دانسا و الفرنسي جوافري الذي وظفته حكومة الثورة الفرنسية سنة1798 م في خدمة الداي بابا حسن ، و المهندس الاسباني مايسترو أ نتونيو الذي أوكل له التصرف في الترسانة الجزائرية البحرية سنة 1800 م ، و كذلك المهندس المرسيلي غازال .

و لعل الملاحظة الواجب ذكرها في هذا المجال هي عجز الأتراك عن صنع السفن الكبيرة ، و الاعتماد على خبرة الأجانب مما أثر سلبا فيما بعد على الأسطول الذي كان يحوي سفنا صغيرة فقط .(في رحلة عبد الرحمن بن إدريس التنلاني التواتي إلى الجزائر عام 1816 م يذكر حجم الأسطول بعد حملة اللورد اكسماوث) .- كانت أخشابها محلية- و كانت تشحن من ميناء بجاية إلى الجزائر .

9/- صناعة الصابون : اشتهر في قلعة بني راشد و بوسعادة حسبما ذكرته مصادر الاحتلال .

إن ببوسعادة 40 صانعا للصابون (سنة 1830 م) .

كما وجدت هذه الصناعة في نواحي تلمسان و منطقة القبائل ، و اختص سكان جرجرة بصنع نوع من الصابون الأسود و الذي كان يحضر من بقايا الزيتون و كذلك رماد شجرة الدفلة .

المحاضرة الثامنة: تنظيمات القطاع الصناعي

هدف المحاضرة 8- أن يتعرف الطالب على أهم نظم القطاع الصناعي، في الحرفة الواحدة، وفي مجموع الحرف، وعلى العلاقات والقوانين المنظمة لهذه الحرف، وعلى كل ما له علاقة بجانب التنظيم الحرفي

تنظيمات القطاع الصناعي:

لقد عرفت المدن الإسلامية تنظيمات للحياة الاقتصادية حيث تتجمع اليد العاملة في طوائف حرفية مميزة، وقد كان عدد هذه الطوائف يختلف من مدينة إلى أخرى، حيث نشاطها التجاري، وللإشارة فإن الباحث الفرنسي أندريه ريمون قد اتخذ هذا العدد (عدد الطوائف) معيارا ومؤشرا لأهمية المدينة في العهد العثماني، في كتابه الموسوم ب: المدن العربية الكبرى في العهد العثماني.

ولقد كان في مدينة الجزائر حسب تقديرات الأرشيفي الفرنسي ألبير دوفو سوى 32 طائفة في دفتر تشريفات، وتشترك الطوائف الحرفية مع الأحياء السكنية في اعتمادها على مبدأ المسؤولية الجماعية الذي كان يميز كل طائفة ، حيث نجدها مستقلة عن الإدارة العامة إلى حد ما وذلك فيما يخص شؤونها الداخلية ومراقبة أمكنتها الحرفية، كما امتازت بالتدرج الدقيق الذي كان ينظم العلاقات بين أفراد الحرفة الواحدة.

-مميزات القطاع الصناعي في الجزائر إبان العهد العثماني:

* كانت الطوائف الحرفية تعرف باسم الجماعات في الجزائر ورؤساؤها باسم المعلمين، وكانت هذه التسمية الأخيرة تطلق على كل من يحسن الصنعة ويتحصل على شهادة اعتراف من أساتذته، ويقوم بتسيير ورشته الخاصة وينظم العمل فيما بين عماله، والذين عادة ما يلتحقون هناك في سن العاشرة أو الثانية عشر,

* اقتضت التقاليد الحرفية أن الشبان الذين يدعون بالمتعلمين لا يتخرجون من الورشات إلا باسم المعلم، وإذا كان الأب هو المعلم فإن الإبن لا يمكنه بلوغ تلك الرتبة إلا في ورشة أبيه.

*كان مجموع معلمي الحرفي يعينون رئيسا عليهم يدعى **أمين الحرفة** ، ومن خصوصياته ومهامه نذكر:

- السلوك القويم.

-التنسيق مع السلطات في عملية جمع الضرائب.

-المشاركة في الشؤون العامة للمدينة.

-الدفاع عن حقوق أفراد الطائفة.

- ممارسة الرقابة على أفراد الطائفة.

-القضاء على الخصومات بين أفراد الطائفة.

-يراقب تنقلات أعضاء الطائفة في قضية الدخول والخروج....

وللإشارة في هذا السياق أيضا أن الأمناء كانت له شرطتهم الخاصة والسجن الخاص، ولا تتدخل السلطات في أحكامهم إلا نادرا، كما كان الأمناء يتمتعون بالثقة والخبرة، وكانو يكلفون بالتحقيق في القضايا التقنية التي تعرض على القاضي والتي تستدعي آراءهم بناءا على خبراتهم، ففي الخصومات التي تحتاج إلى خبرة يكلف أمناء الحرف بمعاينة المواقع بأنفسهم أو إرسال من يمكنه ذلك، وبسبب هذا هم يعرفون أيضا باسم: **أعوان القاضي**، لكون هذا الأخير يصدر حكمه في قضية ما بناءا على آرائهم.

وقد كان الأمناء ينسقون في عملهم أيضا مع ما يقوم به المحتسب في مراقبة الأسواق والمكاييل وجودة السلع وسلوك أفراد الطائفة الحرفية تجاه الزبائن، وهذا ما نلمسه في كتاب ابن الشاهد قانون أسواق مدينة الجزائر الذي قام بتحقيقه الدكتور ناصر الدين سعيدوني.

-أن أمين الأمناء عادة ما ينتخب من بين أمناء مجموع الحرف، وقد كان هذا المنصب مثار منافسة بين بعض العائلات والأعيان، وقد انفردت به بعض العائلات لمدة زمنية معتبرة مثل عائلة الشاهد، والتي تقلد أفرادها هذا المنصب ما بين 1609 و1750، ودوره أيضا كان يكمن في:

-عقد المصالحات بين الطوائف.

-عقد المصالحات بين أفراد الحرفة الواحدة.

-تسجيل التفاهم والاتفاق بين أصحاب الحرف عند شيخ البلد بحضور أمين الأمناء، وبعد ذلك تصير ذات صبغة رسمية، أي قانونا متداولا بين الحرفيين يضبط السوق وعوائده، وينظم علاقات العمل بين الشركاء والمتعاملين.

-شيخ البلد ينسق مع المحتسب في جمع الغرامات والضرائب من أصحاب الحرف المتنقلة وبعض الطوائف الحرفية (جماعة البنائين-طائفة بني ميزاب). ولابد في هذا السياق أن نقدم تعريفا لشيخ البلد والمحتسب:

شيخ البلد:

يعتبر موظفا مدنيا يشرف على النقابات المهنية والطوائف السكنية فهو يتصل بأمين المهن ورؤساء الطوائف ليتعرف على مشاكلهم ويلبي حاجياتهم عند الضرورة، كما يتسلم من الأمناء الضرائب والرسوم ليودعها في الخزينة العامة كل شهريين.

شيخ البلد أداة وصل بين النقابات الحرفية من جهة وسلطات الإيالة من جهة أخرى، وعادة ما يعين من طرف الداي ويكون من العناصر المحلية، ويجب أن يكون شيخا عفيفا فقيها، ومن المهام التي كان يقوم بها نذكر:

- النظر في قضايا الحرفيين.

-حل النزاعات القائمة بين الحرفيين.

-تولت هذا المنصب أسرة أندلسية، وهي أسرة بوضربة من 1756 إلى 1830.

-المحتسب:

استمد وظيفته من التقاليد الإسلامية، يراقب كل ما يباع من مأكول، مشروب، ملبوس مصنوع، وذلك عن طريق تحديد أسعار البضائع والإشراف عليها ومراقبة الدكاكين وبائعي الخضر والفواكه وأفران الجير...، لكي يضمن التقيد بالكيل والميزان ويحول دون التدليس.

الأسئلة المقترحة:

- عرف المصطلحات التالية:

اقتصاد مزدوج، اقتصاد مغلق، الجابدة، نظام الكراستة، الأراضي الموات، أمين الحرفة، أمين الأمناء، شيخ البلد، المحتسب

- ما هو الفرق بين القمح الصلب والقمح اللين؟ وما هي أماكن زراعة كل منهما في الجزائر خلال العهد العثماني؟

- عدد أنواع المزروعات التجارية في الجزائر خلال العهد العثماني، واذكر أمكنة تواجدها ولماذا؟

- وضح كيف أن نمط الإنتاج في الجزائر خلال العهد العثماني كان نمطا تقليديا؟

- ما هي أنواع الأراضي التي كانت موجودة في الجزائر خلال العهد العثماني؟ وما هي خصوصية كل نوع؟

- استخرج الفرق بين الأراضي الخاصة في جوار المدن والأراضي الخاصة في الريف؟

- استخرج الفرق بين أراضي الوقف الأهلي وأراضي الوقف الخيري؟

-ما هي العوامل المساعدة على زيادة مساحة الأراضي الموقوفة في الجزائر خلال العهد العثماني؟

- فسر ما يلي:

* تأثر الملكية العقارية في الجزائر بمدى نفوذ السلطة المركزية

* حدوث ازدواجية في الملكية العقارية في الجزائر خلال العهد العثماني

* تشابه الملكيات العقارية في الجزائر خلال العهد العثماني بنظيرتها في المشرق العربي

* خضوع الضرائب في الجزائر خلال العهد العثماني لطبيعة علاقة السلطة بالسكان

- تحدث عن المستوى الفني لطرق الري والسقي في الجزائر خلال العهد العثماني

- ماهي مواصفات الحصان البربري في الجزائر؟ وما هي أماكن تواجده؟

-عدد أنواع رؤوس الماشية التي كانت متواجدة في الجزائر خلال العهد العثماني، واذكر أمكنة تواجدها

-أذكر مصادر عربية وأخرى أجنبية ناقشت فكرة التنوع الحرفي والتعدد المهني في الجزائر خلال العهد العثماني

- ما هي خصائص الحرف والمهن في الجزائر خلال العهد العثماني ؟

- وضح كيف أن الوظائف الفنية كانت من نصيب الأسرى المسيحيين في الجزائر خلال العهد العثماني؟ قدم أمثلة واقعية عن ذلك

- تحث عن صناعة الحلي والأحجار الكريمة في الجزائر خلال العهد العثماني

- ماهي مواصفات صناعة السفن والأسلحة في الجزائر خلال العهد العثماني؟

-كيف أثر احتكار السلطة العثمانية في التجارة في بعض المنتوجات على الاقتصاد الوطني؟ قدم أمثلة واقعية عن ذلك

-إلى أي مدى كان نمط الإنتاج الفلاحي في الجزائر خلال العهد العثماني نمطا تقليديا؟

قائمة المصادر و المراجع :

1)- ابن سحنون الراشدي (أحمد بن محمد) ، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني .

2)- الزهار أحمد الشريف ، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر .

3)- الشويهد عبد الله بن محمد ، قانون أسواق مدينة الجزائر (1107 – 1117 هـ / 1595 - 1605 م) .

4)- العنتري محمد الصالح ، سنين القحط و المسغبة ببلد قسنطينة .

5)- حسن الوزان ، وصف إفريقيا ج 2 .

6)- حمدان بن عثمان خوجة ، المرآة .

7)- حمدان بن عثمان خوجة ، إتحاف المنصفين و الأدباء في مباحث الاحتراز من الوباء .

8)- عبد الرحمن بن إدريس التنلاني التواتي ، رحلة عبد الرحمن بن إدريس التنلاني التواتي إلى الجزائر سنة 1816 .

9)- مارمول كاربخال ، إفريقيا ج 2 .

10)- وليام شالر ، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر – 1816 / 1824 - .

****

11)- أندري رايمون ، المدن العربية الكبرى أثناء العهد العثماني .

12)- حليمي عبد القادر ، مدينة الجزائر – نشأتها و تطورها قبل 1830 –

13)- عبد الرحمن الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام ج3 .

14)- كمال فيلالي ، تاريخ المغرب الحديث – من فتح القسطنطينية إلى سقوط قسنطينة - .

15)- ناصر الدين سعيدوني ، الجزائر في التاريخ ج4 ، العهد العثماني ، الجانب الاقتصادي و الاجتماعي .

16)- ناصر الدين سعيدوني ، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر(دار السلطان) ، أواخر العهد العثماني .

17)- ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني .

18)- ناصر الدين سعيدوني ، دراسات و أبحاث في التاريخ الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر في العهد العثماني .

19)- ناصر الدين سعيدوني ، دراسات في الملكية العقارية .

20)- نور الدين عبد القادر ، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي .

****

21)- أرزقي شويتام ، المجتمع الجزائري و فعالياته خلال العهد العثماني .

22)- فاتح بلعمري ، الحياة الحضرية في مدينة الجزائر في العهد العثماني من خلال مصادر الرحلة.

23)- عائشة غطاس ،الحرف و الحرفيون في مدينة الجزائر – مقاربة اقتصادية و اجتماعية - .

****

24)- André Nous hi, Histoire de Constantine.

25)- Chevalier D’Avrieux, mémoire de Chevalier D’Avrieux 1776.

26)- Haedo. F. D, Topographie et Histoire générale d’Alger.

27)- Emanuel D’Aronda , Les Captifs d’ Alger.

28)- Petit De Lacroix, mémoire sur Alger en 1695.

29)- Peyssonnel et Desfontaines, Voyage dans les Régences de Tunis et d’ Alger .

30)- Pierre Boyer, la vie quotidienne à Alger a l’intervention française

31)- Valiere.ph, Alger en 1781.

32)- Thomas Show, Voyage dans la Régence d’Alger.

33)- Venture De Paradis, Alger aux 18eme Siècle.